كـــــــلام آخـــــــر

عشرة أيام من أجل اللؤلؤة

■ يوسف المحمداوي

لاشك ان العراقيين وعلى مدى عقود من الزمن كانوا ومازالوا عونا لأخوتهم العرب، ولا مبالغة إذا ما قلنا كانوا حطبا جاهزا لمحارق حروبهم الخاسرة وما أكثرها في تاريخنا الحديث،على العكس من مواقف العرب المؤلمة معهم.

ما دفعني لقول هذا هو ما تمخض عن جلسة برلماننا الموقر في الخميس الماضي ،التي أعلن فيها تعليق جلساته تضامنا مع الشعب البحريني لغاية السابع والعشرين من الشهر الجاري كما جاء على لسان رئيسه السيد النجيفي، ولا ندري من نصدق؟ النجيفي الرئيس أم النائبة جنان الفتلاوي التي قالت إن تأجيل جلسات البرلمان جاء بناءً على طلب كتلة التحالف الكردستاني لانشغالهم باحتفالات عيد نوروز وليس تضامنا مع البحرينيين كما أعلن!!!، المهم إن المرجعية أبدت استغرابها من ذريعة العطلة التضامنية، وقالت أن هناك عشرات القوانين المعطلة على طاولة السلطة التشريعية، وكان المفترض من المجلس أن يؤجل جلسته لمدة ساعة ثم يعود للعمل، كما جاء على لسان ممثل السيد السيستاني في كربلاء.

لا ننكر إننا جميعا مع الهم الإنساني الذي يجب أن يكون من سمات سلوكياتنا في ظل المتغيرات التي حصلت، لكن ليس على حساب الواقع الذي نعيش، فالشرود والشذوذ عن عقلية المنطق باتت من المرفوضات في ذهنية أبسطنا وعيا، وما عادت الشعارات القومية والمذهبية من الأولويات، بعد أن كانت وتبينت سبباً في فرقتنا وخرابنا.

وإذا كان بالفعل الهم الإنساني والأخوة العربية هما الدافع وليس من ثمة دوافع أخرى؟!، نقول أين همهم الإنساني وأخوتهم عما حدث في ثورتي تونس ومصر، وعما يتعرض له الشعب اليمني من السلطة القمعية لغير الصالح "علي"، وما يحدث للشعب الليبي من مجازر على يد المجرم القذافي ؟،الذي ماانفك يتبجح تشفيا بتسمية الطاغية صدام بالشهيد، بل أمر بإقامة نصب له في إحدى ساحات طرابلس.

وبدلا من توقيع أكثر من (١٢٠) نائبا على طلب يقضي بغلق سفارتي الأمارات والبحرين في بغداد، ألم يكن من الأفضل أن يطالب برلماننا الحكومة بالاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي الذي يقود الثورة ضد العقيد المعتوه، الرافض للاعتراف بدولة العراق الجديدة، أم أن "هم ساستنا الإنساني" أسيوي الهوى فقط؟!.

ولنتمثل ونمتثل لدور الجهالة! ونقول إن الضجة التي أثيرت في برلماننا هي لأسباب غير مذهبية!، وإنما لأسباب إنسانية!، هنا نسأل مجلسنا النيابي أين هي إنسانيته وشعوره بالمسؤولية؟ تجاه شعبه في جميع مدن العراق وهو يعيش وسط أزمات لا تحصى ومحن لا توصف، أم أن البعض يعجبه العمل بالمثل الشعبي الذي يقول(مفتحه عند الغير عميه ابيتها)!!!؟.

والأدهى من ذلك أن بعض البرلمانيين طالب بتخصيص خمسة ملايين دولار من فائض واردات النفط التي قدرها "الله أعلم"، للمتظاهرين في البحرين!، وعلى الرغم من ضآلة المبلغ المقترح إزاء المليارات التي ذهبت أدراج رياح الفساد العاتية، نقول إن متوسط دخل المواطن البحريني يبلغ (١٣) ألف دولار سنويا، ويمنح العاطل عن العمل بعيدا عن مذهبه راتبا شهريا قدره (١٤٠٠) دولار، ناهيك عن منحة رمضان والعيدين، في حين أن العراقي متوسط دخله (٤٤٠٠) دولار سنويا، وعاطلنا عن العمل يتقاضى راتبا شهريا قدره "الله كريم"!.

نعم الجميع يشجب التدخلات الخليجية في شؤون البحرين، ولكن كان الأولى من برلماننا أن ينتفض لناخبيه هذه الانتفاضة في الخامس والعشرين من شباط الماضي، بعد أن أسكت رصاص الحكومة أصوات العديد منهم، لكن الظاهر استباحة الدم العراقي ظاهرة قديمة وأصبحت طبيعية!، فيما محاولة استباحة الدم البحريني لحداثتها تستحق تعطيل البرلمان،وأن كان على حساب حكومة لم تكتمل، وقوانين لم تشرع،وفساد مستشري، وساحات تظاهر تعطرها المحن.

يقول احد المفكرين الذي رفض ذكر اسمه: الأيام العشرة هي بمثابة إنذار لحكومة المنامة لتحسين تعاملها مع المحتجين في ميدان اللؤلؤة، وإلا سيلجأ البرلمان العراقي إلى اتخاذ أقسى العقوبات بحق المتظاهرين في ساحة التحرير!!!.

عمالها أطفال ومراهقون في ظروف قاسية

مداخن معامل الطابوق في ميسان.. غازات سامة وأمراض قاتلة

تلوث بيئي خطير

□ ميسان / رعد الرسام

في ٦٩ معملا تقليديا لإنتاج الطابوق في ميسان هي مجموع المعامل الناشطة في المحافظة، يشكل الأطفال والمراهقون النسبة الأكبر من عدد العاملين هناك في ظروف عمل قاسية وضمن بيئة بالغة التلوث يفتقرون لأبسط الحقوق التي تنص عليها قوانين العمل، المدى قامت بجولة على عدد من تلك المعامل للوقوف على واقع عمالة الأطفال مبتدئة بزيارة لإحدى العوائل التي يعمل أطفالها هناك.

لم تجد ام آسيا الأرملة ذات الثلاثين ربيعا أبلغ من الدموع للتعبير عن سوء حالها وحال أسرتها المكونة من ٥ أطفال، فمنذ سنوات وهي أسيرة دار متواضعة في قرية عمال معمل الطابوق التي تفتقر لأبسط الخدمات، لا ماء ولا طرق ولا مجاري ناهيك عن الهواء الملوث بالدخان والغبار ،وعن حالها تحدثت أم آسيا للمدى أمس بعد أن أنهت جولة من البكاء المر " كان زوجي قبل وفاته يعمل منذ سنوات في هذا المعمل وبالكاد يوفر قوتنا وبعد رحيله خلف لي ٣ بنات وولدين أكبرهم آسيا بعمر ١٤ سنة ، وقد دفعتنا الحاجة الى تشغيل آسيا وأختها الأصغر للعمل بدل ابيهن المتوفى ، الأجر الذي يحصلن عليه قليل ولا يسد كل احتياجاتنا ولكن ماذا نفعل؟ أليس ذلك أفضل من التسول واستجداء الآخرين؟" ولم تخف أم آسيا قلقها على مصير بناتها المراهقات العاملات وسط جمع من المراهقين والشباب الذكور وأعربت عن خشيتها من تعرض بناتها للتحرش و إفساد أخلاقهن من قبل بعض العمال بحسب قولها.

وخلال تجوالنا في المعمل دلنا أحد العاملين على آسيا وأختها اللتان كانتا تعملان على عربة يجرها حمار لنقل طابوق الطين المجفف أو ما يصطلح عليه بـ (اللبن، بكسر الباء) المكدس في إحدى ساحات العمل، إلى أفران الشواء ، فتاتان نحيلتان مسربلتان بالأسمال ، لم يبن من وجهيهما سوى عيون تبرق من تحت النقاب وعند السؤال عن مشاق العمل أكدت آسيا أن العمل مرهق وخطير وأخشى ما تخشاه أن ينهار جانب من كدس اللبن العالي عليهن خلال قيامهن بسحب قطع اللبن لتحميل العربة مضيفة أنها وأختها تنهضان منذ ساعات الفجر الأولى وتلتحقان بالعمل الذي يستمر لغاية الساعة الواحد ظهرا وفي أحيان أخرى يقمن بالعمل في الوجبة المسائية التي تبدأ ظهرا وتنتهي في ساعة متأخرة من الليل مقابل اجر محدد ب ١٠ آلاف دينار فقط لكليهما . آسيا وأختها اللتان تركتا المدرسة منذ ثلاث سنوات لم تخفيا رغبة وحنين جارفين لمقاعد الدراسة التي حرمتا منها بسبب اضطرارهما للعمل هنا لافتتين إلى أن هذه الأمنية تبدو حلما بعيد المنال .

بيئة عمل شاق

ما يلفت الانتباه في جميع هذه المعامل ،التي زرنا عددا منها واستقينا معلوماتنا عن البقية من فرق الصحة والبيئة التي تنظم جولات متباعدة لها ،أنها تفتقر لأدنى شروط الأمن الصناعي فجميع العاملين فيها لا تتوفر لهم أدنى مستلزمات السلامة المهنية ، والأدهى من ذلك أن معظم العاملين هنا هم من المراهقين والأطفال من كلا الجنسين ويؤدون أعمالا شاقة وخطيرة في بيئة بالغة التلوث ، ولا تعدم أن تجد مجاميع من أطفال لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات يعملون هنا بأجور زهيدة .و مع انعدام التأمين الصحي وشيوع الأمراض الناجمة عن استنشاق الغازات السامة والأتربة والعمل تحت لهيب الشمس الحارقة صيفا والبرد القارس شتاءً وافتقار العاملين لمستلزمات الوقاية اللازمة كالملابس الخاصة بالعمل والخوذ والقفازات والكمامات والنظارات والأحذية وما إلى ذلك، فأن أرباب العمل لايؤمنون للشغيلة أية خدمات او ضمانات ، فلا إجازات أو عطل مدفوعة الأجر حتى بالنسبة للعاملات في حال الولادة او الأمومة ولا تقاعد ولا تأمين صحي ولا وجبات طعام مخفضة اللهم إلا الإسكان المجاني في قرية متواضعة لا تتوفر على ابسط الخدمات.

ترك المدرسة

المدى التقت بعدد من هؤلاء العمال الصغار فأكد قسم كبير منهم أنه لم يدخل المدرسة قط فيما أشار الآخرون إلى أنهم تركوا الدراسة من الصفوف الأولى وانخرطوا في العمل بدفع من عوائلهم للمساهمة في توفير قوت أسرهم ، وعما إذا سبق وأن تعرض بعضهم لحوادث عمل أكد بشير عبد النبي /١٣ عاما/ أن الحوادث تحصل بين الحين والآخر مضيفا أن بعضها بسيط مثل الجروح والخدوش الناتجة عن التعثر والسقوط أثناء العمل وبعضها الآخر يتمثل بالكسور التي يتعرض لها بعض العاملين خلال تأدية الأعمال الشاقة متابعا أن أخطر ما يتعرض له الجميع هو استنشاق الدخان المخيم على الأجواء خصوصا في الوجبات الليلية حيث يتم اللجوء الى حرق إطارات السيارات لتوفير الإضاءة لساحة العمل والنتيجة دخان مزدوج ينبعث من مداخن المعمل و الأطارات لذا تشيع أعراض التهابات المجاري التنفسية والأمراض الصدرية بين أوساط العاملين .فيما شكت سليمة محيسن/١٥ عاما/ من مشاق العمل وقلة الأجور التي لا تتعدى ٥ آلاف دينار يوميا لافتة إلى أن إحدى قريباتها التي كانت تعمل هنا تعرضت لإسقاط جنينها بسبب الإجهاد وهي حاليا ترقد في البيت.

غياب نقابة العمال

في إدارة المعمل التقينا بـ"أبو أحمد" الذي اكد أنه ليس مالك المعمل وإنما هو مستثمر استأجر المعمل لمدة عام واحد ،وعن مسؤوليته تجاه العمال وحقوقهم قال ان جميع العاملين يستوفون أجورهم كاملة وحين استفسرنا منه عن غياب التأمين الصحي ومستلزمات السلامة المهنية والضمانات الأخرى المستحقة للعمال أجاب " أنا استأجرت المعمل لموسم واحد ودفعت كامل المبلغ لمالك المعمل وأعتقد أنه سدد الضمان الاجتماعي للعمال إلى دائرة الضمان أما بخصوص مستلزمات السلامة المهنية فهذا عائد للعمال وليس من واجبي شرائها لهم " وعن الحوادث التي يتعرض لها العاملون ذكر أن الحوادث نادرة وأن أصحاب المعامل يقومون بدفع تعويض مالي بمثابة (فصل عشائري) للمتضرر مؤكدا أنه سبق وأن دفع مثل هذا التعويض لعائلة أحد العاملين بعد تعرضه لحادث عمل. وبخصوص خطورة تشغيل الأطفال في المعمل أوضح " نحن لا نجبر الأطفال على العمل هنا ، وهم يعملون بموافقة عوائلهم ، وأعتقد أن الحاجة والفقر هي التي تدفع العوائل لتشغيل أطفالها "من جهتهم أكد جمع من العمال أنهم يفتقرون لجهة تدافع عن حقوقهم .وعن دور نقابات العمال بهذا الخصوص ، نفوا بشكل قاطع ان يكون أي نقابي قد زارهم فيما تساءل البعض مستغربا : ما هي النقابة؟ وهل صحيح توجد هكذا نقابة في العمارة؟؟

تحذيرات صحية

مديرية بيئة ميسان ودائرة صحة المحافظة سبق وأن حذرتا طيلة السنوات الماضية من الأضرار الخطيرة الناجمة عن فعاليات معامل الطابوق التي تلوث بيئة المنطقة والكائنات التي تعيش ضمن محيطها .حيث اشارت دائرة صحة ميسان ضمن تقاريرها المنشورة إلى شيوع أمراض الجهاز التنفسي وزيادة نسبة الأمراض السرطانية بين سكان مناطق المعامل والعاملين فيها ، فيماأكد مدير بيئة ميسان للمدى ان ملف معامل الطابوق بقي طيلة السنوات الماضية مفتوحا وقيد التداول بين الدوائر المعنية والحكومة المحلية من جهة وأصحاب تلك المعامل من جهة أخرى ولكن لم تسفر تلك التداولات لغاية الآن عن معالجة حقيقية لمسالة التلوث الناتج عن عمليات الإنتاج التقليدية للطابوق موضحا " نعتقد أن الحل الواقعي يكمن في تغيير الوقود المستخدم في افران المعامل حيث تعتمد حاليا على النفط الأسود الثقيل الذي يسبب انبعاث الدخان والغازات السامة واستبداله بوقود أخف مثل زيت الغاز أو الغاز ،أما على المدى البعيد فالعمل على تشجيع بناء المعامل الحديثة التي تستخدم الأفران الكهربائية".

مدير شركة أور للصناعات الهندسية:

انقطاع الكهرباء انعكس سلباً على حجم الإنتاج

□ الناصرية / حسين العامل

في الوقت الذي أعلن فيه مدير شركة أور العامة للصناعات الهندسية عن تخصيص ١٥ مليار دينار لإنشاء محطة توليد كهرباء بطاقة ١٢ ميغاواط لتزويد معامل الشركة بالطاقة الكهربائية، أكد تأثر حجم ونوعية الإنتاج سلبا نتيجة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. وأوضح رئيس المهندسين جليل محيسن علي للمدى: إن وزارة الصناعة قامت مؤخرا بتفعيل إجراءات تخصيص ١٥ مليارات دينار لإنشاء محطة توليد كهرباء في شركة أور العامة للصناعات الهندسية وبطاقة ١٢ ميغاواط منوها إلى إن إجراءات الإنشاء هي حاليا في طور مفاتحة الشركات المختصة بشأن توقيع العقود المطلوبة .

مشيرا إلى إن تنفيذ وانجاز المحطة المذكورة من شانه إن يطور عملية الإنتاج في الخطوط الإنتاجية بمعامل الشركة التي تضم ١٢ معملا للألمنيوم والقابلوات والأسلاك لافتا إلى حجم الأضرار التي يتسبب بها الانقطاع المتكرر للكهرباء حيث يزيد الانقطاع المتكرر حجم التلف في المواد المصنعة ويرفع من تكاليف الإنتاج.

وتوقع مدير شركة اور إن يسهم إنشاء المحطة بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته في جميع مفاصل الشركة.

وتضم شركة أور العامة للصناعات الهندسية ١٢ معملا لإنتاج الألمنيوم والقابلوات والأسلاك من أبرزها معمل القابلوات والأسلاك الكهربائية ومعمل القابلو الهاتفي ومعمل الأسلاك المنزلية ومعملي البثق والاكسدة ومعملي الرقائق والسباكة ومعمل الدرفلة.

تظاهرتان تطالبان بتحسين واقع المهندسين وحل المجلس البلدي

□ البصرة- الانبار / متابعة المدى

في الوقت الذي خرج فيه المئات من مهندسي محافظة البصرة، امس السبت، للمطالبة بتحسين واقع المهندس العراقي، في تظاهرة هي الثانية من نوعها التي تمنح ترخيصا لانطلاقها من الجهات الأمنية . تظاهر العشرات من أهالي ناحية راوة في محافظة الأنبار، امس السبت، للمطالبة بإقالة قائممقام الناحية وحل المجلس المحلي وإطلاق سراح المعتقلين والقضاء على البطالة، فيما عبر المتظاهرون عن اعتراضهم على الدرجات الوظيفية التي خصصت للناحية.

وقال رئيس نقابة المهندسين في البصرة المهندس يوسف علي يعقوب بحسب (آكانيوز)امس انه "بعد فشل جميع المحاولات والمناشدات الرسمية والطرق الدبلوماسية، ما كان للنقابة إلا الاستجابة لرفع أصوات المهندسين من خلال التظاهرات السلمية والمرخصة، للمطالبة بتحسين النظام الإداري والإصلاح السياسي وتفعيل القوانين المجمدة والمعطلة".

وتابع بالقول ان "مطالب التظاهرة تتلخص في الكثير من الأمور، أهمها انه على الحكومتين المحلية والاتحادية الرجوع عن تطبيق القوانين والانظمة التي تنظم العمل المهني، واحتساب الخدمة من تاريخ الانتساب الى النقابة خدمة فعلية، أسوة بالنقابات الأخرى كنقابة المحامين، وتشريع قانون سريع يمنع زج المهندسين في وظائف لا تتناسب مع تخصصاتهم، والزام الدوائر بتطبيقها".

وأضاف يعقوب انه "لكون شركة البتروكيمياويات، إحدى شركات القطاع النفطي، لذا نطالب بتحويل عائداتها إلى وزارة النفط وإعادة وتأهيل جميع المعامل الصناعية، وتصنيع معامل فاعلة لتنشيط وتشجيع المنتج المحلي، ولامتصاص البطالة".

وأشار يعقوب إلى انه "من ضمن مطالب التظاهرة هي منح المخصصات الإشرافية والهندسية لجميع المهندسين، والرجوع إلى المهندسين في تنفيذ المشاريع الهندسية في الدوائر الخدمية".

وبيّن أن "هناك مطالب أخرى كثيرة، رفعت ببيان خاص من قبل النقابة إلى الحكومة المحلية، ومنحت مهلة محددة بعشرين يوما، أي إلى العاشر من شهر نيسان المقبل، وفي حال عدم تنفيذ المطالب، سيعلن جميع المهندسين عن اعتصامهم".

من جهته، أكد محافظ البصرة وكالة نزار الجابري أمس أن "أية تظاهرة سلمية مرخصة تخرج إلى الشارع للمطالبة بحقوقها هي حق مشروع لها، ونحن بدورنا نرفع المطالب إلى الجهات المعنية، ونجري ما يلزم لتنفيذها" مبيناً أن "المهلة التي أعلنتها النقابة كافية لإجراء تغييرات لعمل المهندسين في العراق، وخصوصا أن جميع المطالب تنصب في مصلحة الواقع الاقتصادي في البصرة".

وفي السياق ذاته تظاهر العشرات من أهالي ناحية راوة، للمطالبة بإقالة قائممقام الناحية وحل المجلس المحلي وإطلاق سراح المعتقلين وتوفير الخدمات والقضاء على البطالة، فيما عبر المتظاهرون عن اعتراضهم على الدرجات الوظيفية التي خصصت للناحية.

وقال احد منظمي التظاهرة يدعى محمد عبد الله بحسب "السومرية نيوز"، أمس السبت إن "العشرات من أهالي ناحية راوة، خرجوا، في تظاهرة سلمية أمام قائمقامية الناحية للمطالبة بإقالة قائممقام الناحية وحل المجلس المحلي وإطلاق سراح المعتقلين وتوفير الخدمات".

وأضاف عبد الله أن "أهالي الناحية عبروا عن اعتراضهم على عدد الدرجات الوظيفية التي خصصت للناحية والبالغة خمسين درجة".

وكانت مدينة الفلوجة كبرى مدن محافظة الأنبار شهدت، أمس الأول، تظاهرة شارك فيها المئات للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الذين لم تثبت إدانتهم، وفرقت القوات الأمنية التظاهرة باستخدام العصي والهراوات وإطلاق النار في الهواء والقنابل الصوتية على المتظاهرين، كما فرضت حظرا للتجوال على المركبات والأشخاص في المدينة.

وكان مجلس إنقاذ الأنبار قد أعلن، الخميس الماضي، عن عزم المئات من متظاهري المحافظة، الانتقال إلى العاصمة بغداد، للتظاهر ضد الفساد والمطالبة بإقالة المسؤولين في الأنبار، بعد عرقلة قيادة عمليات الأنبار أي تجمع أو تظاهرة في مدينة الرمادي، في حين نفت القيادة، ممارسة أي تضييق أو منع على المواطنين الراغبين بالتعبير عن آرائهم أو المطالبة بحقوقهم، ما دامت ضمن إطار قانوني.

وكان المئات من أهالي العاصمة بغداد بمشاركة رجال الدين تظاهروا، يوم أمس الاول ، في ساحة التحرير وسط بغداد للمطالبة بالخدمات

وشهد العراق في ٢٥ من شباط الماضي، والرابع و الـ١١ منة آذار الجاري تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في أنحاء البلاد حتى تحقيق الخدمات بالكامل.

عرض نصب منظومة أمنية تقنية

□ بابل / إقبال محمد

عرضت اللجنة الأمنية التقنية التابعة لوزارة الاتصالات على الحكومة المحلية في محافظة بابل مشروع بناء منظومة أمنية موحدة في المحافظة على غرار المنظومة الأمنية والتقنية المعمول بها في بغداد وتتضمن نصب أجهزة مراقبة وكاميرات حديثة تنصب وفق دراسة علمية.

وقال المستشار الفني للأمن الاتصالاتي في وزارة الاتصالات ليث أديب السعيد في مؤتمر صحفي خلال زيارته لمحافظة بابل إن الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومن خلال اللجنة الأمنية التي شكلت من وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا دعت إلى ضرورة بناء منظومة أمنية تقنية متكاملة وموحدة لكافة المحافظات وعرضنا على الحكومة المحلية في بابل إمكاناتنا كلجنة استشارية في تقديم حلول متكاملة لبناء منظومة في المحافظة وفق تخطيط علمي وبما يضمن عدم هدر المال العام في تنفيذ مثل هكذا مشاريع مهمة .

مبينا : انه وجد استجابة من قبل المسؤولين الأمنيين والحكوميين في محافظة بابل للمشروع كونه سيضمن تحقيق استقرار امني للمحافظة ومواطنيها وان عدد من المسؤولين الأمنيين قدموا خطط مماثلة للمشروع وسيجري عقد اجتماع آخر معهم لوضع الخطوط العريضة لمشروع المنظومة الأمنية.

موضحا: أن الهدف الأساسي من المنظومة هو توفير المعلومات الاستخباراتية للجهات الأمنية التي تشكو ضعفا في هذا الجانب وان المنظومة ستؤمن ربط القيادات والجهات الامنية الاخرى بالقوات التعبوية الموجودة على الارض وتوفير مراقبة كاملة للمحافظة .مشيرا الى ان السقف الزمني لانجاز المشروع يتطلب بعد الاتفاق مع الحكومة المحلية عليه اجراء مسح شامل لمستوى الواقع الامني في المحافظة لتكوين تصور كامل عن المراحل التي وصلت اليها المحافظة في هذا المجال ليتم الانطلاق منها دون العودة الى مرحلة الصفر في انشاء المنظومة منعا للهدر في المال العام .

مضيفا ان لجنته اعدت تصاميم تحقق تكاملا بنسبة ١٠٠ ٪ في مجال تعشيق المنظومات في بينها بكافة المحافظات وتبادل المعلومات وكذلك الكشف عن كافة العمليات الإرهابية والإجرامية سواء في الوقت الحالي او مستقبلا كون عملها لا يقتصر على كشف العمليات الإرهابية بل يشمل كذلك العمليات الإجرامية التي قد تحصل كما معمول به في بقية دول العالم التي تستخدم مثل هكذا منظومات متطورة فضلا عن كونها ستساهم في التخلص من نقاط السيطرة المنتشرة بكثرة في مختلف المناطق وتخليص المواطنين من معاناتها .

وأضاف: أن العمل على هذه المنظومة يجري منذ سنوات وقد تم الاطلاع على تجارب بعض الدول في هذا المجال مؤكدا أن عقدا سيوقع قريبا في بغداد مع شركات أجنبية لتنفيذ منظومة بغداد ومنظومة الحدود متمنيا على المحافظات جميعا أن تحذو حذو بغداد في تنفيذ هذه المنظومات مؤكدا أن بعض المحافظات عملت على إدخال منظومات ليست بالمستوى المطلوب وبدون دراسة مسبقة ومن دون الرجوع الى الجهة ذات الاختصاص. من جانبه اشار محافظ بابل وكالة المهندس علي عبد سهيل الى ان الحكومة المحلية رحبت بالمشروع كونه يحقق الأمن للمواطن سواء في بابل او بقية المحافظات وابدت استعدادها لتنفيذه حال تحقيق المتطلبات الخاصة لإنشائه لافتا إلى أن المشروع يتطلب تخصيص أموال كافية لشراء المنظومات وتمكين المحافظات من ربطها مع المحافظات الأخرى لتحقيق تكامل من الناحية الأمنية فيها.